

عرض و تحليل برامج التنمية المحلية لبلدية براقى خلال الفترة 2020 – 2024

Presentation and analysis of local development programs in the municipality of Baraki during the period 2020-2024

بومدين حسين¹، صراع سعاد²،¹ جامعة ابوبكر بلقايد – تلمسان، مخبر البحث في إدارة الافراد و المؤسسات، الجزائر، douaa55@yahoo.fr² جامعة ابوبكر بلقايد – تلمسان، مخبر البحث في إدارة الافراد و المؤسسات، الجزائر، souad.seraa@univ-tlemcen.dz

تاريخ النشر: 2025/09/15

تاريخ القبول: 2025/08/16

تاريخ الاستلام: 2025/06/21

الملخص: تسعى هذه الدراسة الى تحليل برامج التنمية المحلية في الجزائر، كون أن التنمية المحلية تمثل الشغل الأساسي و الشاغل لكل واضعي السياسة التنموية و الاقتصادية بالجزائر لتحسين نوعية حياة المواطنين و تستجيب لأولوياتهم بصفة خاصة و تحقيق التنمية الوطنية الشاملة بصفة عامة، ومن أجل الوصول الى هذا الهدف تناولت الدراسة في جانبها النظري التنمية المحلية و مختلف الجوانب المتعلقة بها من تطورها و مختلف برامجها التي تمولها سواء من ميزانية البلدية أو من مصادر خارجية المتمثلة بمخصصات الدولة في اطار دعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الاجتماعية للجماعات المحلية، المخصصات الممنوحة عن طريق وكالة التضامن و تنمية الجماعات المحلية و الموارد الناتجة عن التضامن والتعاون بين البلديات، و مخطط القطاعي الممركز والغير ممرکز .

وفي الجانب التطبيقي تطرقنا الى دراسة برامج التنمية المحلية وعرض وتقييم مجموعة من المشاريع التنموية حسب مصدر التمويل لبلدية براقى خلال الفترة 2020-2024.

الكلمات المفتاحية: التنمية، المحلية، برامج، براقى

Abstract:

his study seeks to analyze local development programs in Algeria, since local development represents the primary and primary concern of all development and economic policy makers in Algeria to improve the quality of life of citizens and respond to their priorities in particular and achieve comprehensive national development in general. In order to reach this goal, the study dealt in its theoretical aspect with local development and the various related aspects of its development and its various programs that it finances, whether from the municipal budget or from external sources, represented by state allocations within the framework of supporting the economic, social and social development of local groups, allocations granted from Through the Solidarity and Local Community Development Agency and the resources resulting from solidarity and cooperation between municipalities, And the centralized and decentralized sector plan.

On the applied side, we discussed the study of local development programs and the presentation and evaluation of a group of development projects according to the source of funding for the municipality of Baraki during the period 2020-2024.

Keywords: development, local, programs, Baraki

مقدمة:

تعتبر التنمية المحلية الركيزة الأساسية لتحقيق التطور الشامل و المستدام للمجتمعات ، وهذا التطور يحمل في طياته تحسين ظروف المعيشية للمجتمع المحلي من الجانب الاقتصادي و الاجتماعي وحتى البيئي ، وللوصول الى هذا التطور الشامل المستدام يمس غالبية السكان أوكلت المهمة للبلديات باعتبارها النواة الأولى للدولة ولاحتكاكها المباشر بالمواطن ، و قدرتها على معرفة احتياجات التنمية للسكان، وحتى تتمكن البلدية من أداء مهامها تعتمد على ميزانيتها الممولة من إيرادات قسم التسيير و إيرادات قسم التجهيز الذي يضاف اليه اقتطاع من قسم التسيير لزيادة التكفل بالمشروع الاستثمارية التنموية والاستكمال عملية التنمية المحلية على أكمل وجه يتم تمويلها من مصادر خارجية عن طريق اعانات المقدمة من الدولة وبصادق عليها ضمن قانون المالية ويتم توزيعها حسب حصة كل ولاية وهذه الأخيرة تقسمها حسب احتياجات بلدياتها، وكذلك عن طريق المخصصات الممنوحة عن طريق وكالة التضامن وتنمية الجماعات المحلية والموارد الناتجة عن التضامن والتعاون بين البلديات لمواجهة تفاوت بين امكانيات البلديات الغنية والفقيرة حيث وضعت الدولة الجزائرية مجموعة من الآليات لإعادة توزيع الموارد بينهم لتحقيق التوازن بين مختلف البلديات

جاءت هذه الدراسة لتعالج الإشكالية الرئيسة التالية:

- ماهي مختلف البرامج التنموية التي عرفتها بلدية براقى من 2020-2024؟ وكيف ساهمت في تحقيق التنمية المحلية؟

الأسئلة الفرعية:

- ما مفهوم التنمية المحلية وماهي برامجها التي تعتمد عليها؟
- فيما تتمثل الموارد المالية لبلدية براقى؟
- ما لدور الذي تلعبه مخصصات الدولة في إطار دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية في تمويل برامج التنمية المحلية على مستوى بلدية براقى؟
- ما مساهمة المخصصات الممنوحة عن طريق وكالة التضامن وتنمية الجماعات المحلية والموارد الناتجة عن التضامن والتعاون بين البلديات في تمويل برامج التنمية المحلية على مستوى بلدية براقى

أهمية البحث: تبرز أهمية البحث فيكون موضوع البحث من المواضيع التي أصبحت تحظى باهتمام كبير في بلدان العالم، كما انها حازت على حيز كبير في خطابات المسؤولين في الجزائر وفي مناقشات الاقتصاديين والمفكرين

اهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة:

- ضبط مفهوم التنمية المحلية وابعادها وأهدافها
- التعرف على مسار التنمية المحلية وبرامجها
- الوقوف على حجم المبالغ المخصصة واهم المشاريع المنجزة في بلدية براقى

حدود الدراسة: الحدود المكانية: تم اختيار بلدية براقي التابعة لولاية الجزائر

الحدود الزمانية: درست الفترة الممتدة 2020-2024

منهجية البحث: تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالاستعانة بالكتب المقالات والرسائل الجامعية المرتبطة بالموضوع

إضافة الى منهج دراسة حالة في بلدية براقي

تقسيم الدراسة: من اجل الاجابة على إشكالية الدراسة قسمنا هذه الأخيرة الى محورين:

- التنمية المحلية ودور برامجها في تحقيقها
- عرض برامج التنمية المحلية في دعم وتمويل التنمية المحلية للفترة 2020-2024
- **المحور الأول:** التنمية المحلية ودور برامجها في تحقيقها

(1) التنمية المحلية

1-1 تعريف التنمية المحلية

تعتبر التنمية المحلية جزءاً لا يتجزأ من التنمية الشاملة، وذلك أنها تهدف إلى تنمية المجتمع المحلي ونظراً لأهمية موضوع التنمية المحلية فقد حظيت باهتمام متزايد واحتلت حيزاً في خطابات المسؤولين وفي مناقشات الاقتصاديين والمفكرين يرى الدكتور رشاد احمد عبد اللطيف أن التنمية تعتمد على المشاركة الواعية لكافة المواطنين في تحديد أهدافها وتنفيذ برامجها التي توضع بناء المجتمع بالتعاون مع الجهات المتخصصة¹

تعرف كذلك: على أنها ذلك الجهد المشترك بين الجهود المحلية الذاتية من(البلديات، الدوائر، والولايات المحافظات) والجهود الحكومية (الوزارات ومختلف الهياكل الحكومية الأخرى) والمشاركة الشعبية فيها، عن طريق مجموعة العمليات والمشاريع لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمواطنين محلياً، وإدماج هذه البرامج أو العمليات في برنامج التنمية الشاملة المستدامة لتكونفعالة على دفع عجلة التقدم والنمو على المستوى الوطني.²

فالتنمية عملية تغيير مستمرة ومخططة وشاملة لكافة المجالات الحياة حيث تتطلب المشاركة لجميع فئات المجتمع في تنفيذ مشاريع التنمية بهدف خلق ظروف ملائمة في المجتمعات المحلية.

1-2 أهداف التنمية المحلية:

الاهداف هي مجموعة من الغايات التي تسعى لها الإدارات المحلية الى تحقيقها من خلال مشاريع وبرامج وأهم هذه الأهداف:

- اشباع احتياجات الأساسية للمواطنين؛
- زيادة الدخل المحلي؛
- تحسين المستوى المعيشي للمواطنين؛
- تنشيط الاقتصاد المحلي؛
- تقليص التفاوت بين المناطق الحضرية والريفية وتقليل التفاوت بين الافراد؛

- تحسين جودة السكن والتعليم والصحة؛
- تمكين المواطن من المشاركة في اتخاذ القرار؛
- تحقيق التنمية المستدامة؛

1-3: مقومات التنمية المحلية:

يمكن تقسيمها إلى ما يلي:³

- المقومات المالية: يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية، حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها والنهوض بالأعباء الملقة على عاتقها من خلال توفير خدمات للمواطنين، يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية، وكذلك من المقومات التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية توفير نظام محاسبي كفؤ وتنظيم رشيد للمعلومات وتحليل مالي سليم وموازنة محلية أو قيم مالية دقيقة.
- المقومات البشرية: إن دور العنصر البشري في التنمية المحلية يمكن النظر فيه من زاويتين:
الأولى: هي أنه غاية التنمية المحلية، حيث أن هدف التنمية هو الانسان.
الثانية: أنه وسيلة لتحقيق التنمية.

- المقومات التنظيمية: هي وجود نظام الإدارة المحلية إلى جوار إدارة مركزية مهمته إدارة المرافق العامة وتنظيم الشؤون المحلية.

1-4: تطور التنمية المحلية:

بعد الاستقلال 1962 ركزت الجزائر بشكل مكثف على التنمية المحلية كجزء من استراتيجيتها الوطنية لإعادة بناء الدولة وتعزيز الاقتصاد الوطني وكان لهذه الجهود عدة مراحل:

أ. المرحلة الأولى: مرحلة التخطيط: 1967-1989

في هذه المرحلة كانت الجزائر متبنية المذهب الاشتراكي ومعتمدة على التخطيط المركزي، وقد قامت الجزائر بتطبيق مجموعة من المخططات ذات البعد الزمني والحجم الاستثماري والمتمثلة في:

- **المخطط الثلاثي 1967-1969:** يعتبر أول برنامج اقتصادي منظم بعد الاستقلال، حيث كانت القرارات

الاقتصادية مركزية حيث ان المشاريع اختارتها ووضعتها الإدارة المركزية مما طرح مشكلة محدودية الديمقراطية، ويهدف الى وضع أسس تنمية وطنية مستقلة، وهو موجه للمناطق المحرومة في إطار التفاوت الجهوي.

وقد كان التوجه البارز لهذا المخطط هو تنمية الجهاز الإنتاجي بصفة عامة والجهاز الصناعي بصفة خاصة حيث تم

انشاء شركات وطنية لتحقيق سيطرة كاملة على النشاط الاقتصادي اذ أصبحت الدولة تقوم بدور متزايد في الحياة

الاقتصادية والاجتماعية في توجيه حركة التنمية وقد بلغ معدل الاستثمار 9.14 مليون دينار جزائري⁴

- **المخطط الرباعي الأول 1970-1973:** اهتم هذا المخطط بتحقيق التوازن الجهوي وتوزيع متساوي للتنمية، وكذلك اهتم بتنمية الريف وتحسين التعليم والتوسع في انتاج الحديد ومواد البناء، وقد تم تخصيص مبلغ 30 مليار دينار للاستثمار في هذا المخطط وخصصت 15 مليار دينار لقطاع المحروقات⁵
 - **المخطط الرباعي الثاني 1974-1977:** كان تكملة للمخطط الرباعي الأول من اجل استكمال البرامج التي لم تكتمل ضمن المخطط السابق، وقد تضمن تطوير الهياكل القاعدية للمجتمع، اعتماد اللامركزية لتحقيق التوازن الجهوي ويظهر ذلك في اشراك المواطنين في التنمية المحلية
 - **المخطط الخماسي الأول 1980-1984:** اهتم هذا المخطط بالسكن والنقل ومعالجة البطالة وتنوع الاستثمارات وتقوية العلاقات بين القطاعات إضافة الى تنظيم تنمية مناطق البلاد على أساس التفاوت الجهوي الذي خلقتة برامج التنمية الكبيرة، وقد تم تخصيص مبلغ 250 مليار دينار لإعادة إقرار التوازنات الاقتصادية وإعادة تنظيم المؤسسات وتنمين الطاقة الى جانب تصنيف أولويات التنمية واكمال نظام التخطيط وانشاء وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية بدلا من كتابة الدولة
 - **المخطط الخماسي الثاني 1985-1989:** تم تخصيص مبلغ 550 مليار لتنمية قطاع الزراعة والري والإسكان والنقل وتسديد الديون الخارجية وخلاصة هذه المرحلة انه بالرغم ما شملته من برامج ومشاريع ضخمة لأجل تحقيق تنمية محلية الا أنها واجهتها مجموعة من المشاكل تحولت أساسا: غياب المشاركة الشعبية وتهيئ القطاع الخاص والمركزية الشديدة في التخطيط وغياب العنصر البشري المؤهل والكفاء.
- ب. مرحلة اقتصاد السوق: مابعد 1990**
- تم الانتقال و التوجه الى اقتصاد السوق كخيار اقتصادي لامفر منه في ظل الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية التي عاشتها الجزائر قبل تبني هذا المذهب حيث كانت فترة الثمانيات منعرجا حاسما في سياسة التنمية المحلية في الجزائر حيث قامت بعدة إصلاحات اقتصادية و هيكلية و إدارية .
- اما فترة أوائل التسعينيات و مع صدور دستور 1989 عرفت الجزائر صعوبات من الناحية الأمنية و السياسية الا أنها استطاعت في أواخر التسعينيات تحقيق نوعا ما من الاستقرار الأمني و السياسي، حيث سعت الجزائر خلال الفترة 2000-2020 الى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الانفاق الحكومي حيث تم انتهاز اربع برامج تنموية تمثلت فيما يلي:
- **برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 :** بلغ قيمته الاجمالية 525 مليار دينار استهدفت إعادة تأهيل المنشآت القاعدية و دعم الفلاحة و التنمية القروية ، وجاء هذا المخطط في اطار السياسة المالية بهدف دفع عجلة المؤسسات العمومية الاقتصادية ، و يهتم بتحقيق ثلاث محاور أساسية هي مكافحة الفقر ، توفير فرص العمل ، و تحقيق التوازن الجهوي⁶

- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

بلغ حجمه الاستثماري 9000 مليار دج خصص منه 1908.5 مليار للبرامج المحلية

جاء تكملة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي اتسم بانعاش مكثف و كبير للتنمية الاقتصادية من جراء تحسن في الوضعية العامة و المالية بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط مما سمح بالقضاء على المديونية الخارجية وهدف هذا البرنامج الى تحسين معدل نمو الإنتاج الفلاحي و زيادة الإنتاج الوطني و تحسين شروط حياة السكان بالمناطق الريفية والتسيير المستدام للالات الصناعية و تحسين الاندماج الفلاحي و الصناعي

- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015 - 2019 :

بلغت قيمته الاجمالية 11534 مليار دج ، تميز بالبطيء في انجاز المشاريع نتيجة جائحة كورونا، ما اضطر بالحكومة الى تجميد كثير من المشاريع التنموية

وبذلك تم تجميد العمليات التي لم يتم الانطلاق فيها باستثناء المشاريع المعتمدة مع إعطاء الأولوية للبرامج الجارية التي بلغت نسبة التقدم بها 70% مع الحرص على استعمال الرصيد الإيجابي المتبقي من العمليات السابقة، إضافة الى توجيه الجهود نحو التكفل بالمشاريع الموجهة في إطار التكفل بمناطق الظل أو ذات البعد الوطني مثل انجاز مستشفى السرطان بالجلفة⁷

- مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024

ان مايميز هذه الفترة هو محاولة تجسيد أحكام القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية ، حيث بدأت الحكومة و على رأسها وزارة المالية بعملية ضبط وتأطير النفقات العمومية متوسط المدى لسنوات 2023-2025 ، وعلى أساس المنحى الذي يعطي مسار الانفاق العام ، و قدر الإجمالي تلك النفقات بـ 968204 مليار دج لسنة 2023⁸

أما عن تقييم إنجازات خطة الإنعاش الاقتصادي 2020-2024 ، فقد تضمنت تفاصيل تتصل بالتدابير المتخذة لتحسين مناخ الاستثمار ، وعدم التمييز بين القطاعين العام و الخاص من خلال تعزيز أدوات التمويل الجديدة ، و رقمنة جميع القطاعات من أجل حوكمة اقتصادية جديدة و شفافية أكبر في النشاط العمومي⁹

- النموذج الجديد للنمو: 2016-2030: الذي تبنته الجزائر سنة 2016 في ظل الانخفاض المستمر لأسعار النفط الممول

الرئيس لبرامج التنمية وكانت من بين أهدافه :¹⁰

- المسار المتواصل للنمو و مضاعفة حصة الصناعة التحويلية؛

- عصرة القطاع الفلاحي؛ الانتقال الطاقوي ؛

- تنويع الصادرات

1-5 دور برامج التنمية المحلية في تحقيق التنمية المحلية :

يتم تمويل المشاريع المبرمجة بعنوان خطة عمل سنوية من خلال :¹¹

■ الموارد المالية الخاصة بالبلدية ؛

- مخصصات الدولة في اطار دعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الاجتماعية للجماعات المحلية ؛
 - اعانات الولاية ؛
 - المخصصات الممنوحة عن طريق وكالة التضامن و تنمية الجماعات المحلية و الموارد الناتجة عن التضامن والتعاون بين البلديات و الاقتراض وكذا الوارد الأخرى للتمويل وفق التشريع و التنظيم المعمول بهما ؛
 - تستفيد البلدية من دعم تقني من قبل المصالح غير الممركزة للدولة في تحضير المشاريع التنموية و تنفيذها ؛
 - برامج التنمية المحلية الممولة الموارد المالية الخاصة للبلدية : يمثل هذا البرنامج أحد نماذج التنمية المحلية التي يتم تمويلها اعتمادا على الموارد الذاتية للبلدية بمختلف مصادر الإيرادات التي تحصلها من استغلال لأموالها أو من جبايتها المحلية ، دون اللجوء الى اعانات الدولة او تمويل خارجي ، ويعكس هذا التوجه قدرة الجماعة المحلية على تعبئة مداخيلها الجبائية و مداخيل ممتلكاتها الخاصة و توجيهها نحو تلبية حاجيات السكان و تحسين الاطار المعيشي على المستوى المحلي. و تعد ميزانية البلدية الاطار المالي الذي تنظم فيه الجماعة المحلية مواردها و نفقاتها وهي تتكون من قسمين رئيسيين : قسم التسيير الذي يغطي النفقات الجارية ، وقسم التجهيز الذي يخصص للمشاريع الاستثمارية التنموية وحرصا على ضمان التنمية المحلية ، فقد وضعت مجموعة من المراسيم و التنظيمات على تخصيص جزء من إيرادات قسم التسيير بعد تغطية نفقات التسيير الأساسية لتمويل قسم التجهيز من اجل إنجاز المشاريع التنموية ، وقد تم صدور مرسوم رقم 67-145 بتاريخ 31 جويلية 1967 المتعلق بالاقطاع من إيرادات التسيير، وقد تم تحديد نسبة الاقطاع الدنيا 10% و يمكن اقطاع أكثر من هذه النسبة للبلديات الميسورة ، وتعد هذه الآلية مؤشرا على استقلالية القرار المالي المحلي و نجاعة التسيير .
 - برامج التنمية المحلية الممولة عن طريق مخصصات الدولة في اطار دعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الاجتماعية للجماعات المحلية ADSEC (المخطط البلدي للتنمية PCD سابقا) : هو عبارة على مخطط شامل للتنمية في البلدية وهو الأكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات وقد تم استعماله من سنة 1974 ، ويشمل هذا المخطط استثمارات تتعلق بالبلدية تحتوي على التجهيزات القاعدية و الفلاحية و تجهيزات الإنجاز و ذلك في اطار التوجهات الوطنية للتنمية فمهمته توفير الحاجات الضرورية للمواطنين¹²
 - و المخططات البلدية للتنمية عبارة عن برامج عمل تقررها السلطات المختصة في اطار المخطط الوطني و تحدد مدتها و أولويتها و كيفية تمويلها ، ويتم إنجازها عبر مراحل ، حيث تكلف كل بلدية بأعداد مشاريعها التنموية و ترفعها للولاية وتتعلق المخططات البلدية بقطاعات تمس الحياة اليومية للمواطنين كالمياه و التطهير و النقل و غيرها، كما تعتبر من الاختصاصات المباشرة للمجلس الشعبي البلدي . كما عهد له قانون البلدية¹³
 - برامج التنمية المحلية الممولة عن طريق البرنامج القطاعي غير الممركز PSD :
- يعتبر أحد وسائل التدخل المالي للدولة في مجال التنمية المحلية ، وهو يتميز بهويته الخاصة التي تبرز ذاتيته و تميزه عن غيره من البرامج

ويعرف البرنامج القطاعي غير المركز على ضوء المعطيات المذكورة في المادة 16 على أنه برامج التجهيز العمومي غير المركزة التابعة للدولة التي تسجل باسم الوالي بموجب رخصة برنامج يصدرها و يبلغها الوزير المكلف بالمالية طبقا لبرنامج التجهيز السنوي الذي اعتمدته الحكومة¹⁴

- برامج التنمية المحلية الممولة عن طريق البرنامج القطاعي المركزPSC:

حسب مانصت عليه الفقرة أ من المرسوم التنفيذي رقم 98-277 فان هذا المخطط يكون تابع للادارة المركزية حسب قطاعات النشاط ، والتي الوزارات الموجودة على مستوى الحكومة ، فهذه المخططات أو المشاريع هي نفقات متعلقة بالتجهيزات العمومية التي تقدمها الوزارات للمديريات التابعة لها المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري و الموضوعية تحت تصرفها ووصايتها او المؤسسات التي تتمتع بالاستقلال المالي حيث تقوم هذه الوزارات بتقديم الدعم أو الغلاف المالي لهذه المشاريع و تراقب سير الاعمال بما حيث تتم عملية الإنجاز فمثلا وزارات الفلاحة تسطر مشروع فلاحي معين لصالح مديرية الفلاحة و تقوم بدعمه ماديا و متابعتة رقابيا¹⁵

- برامج التنمية المحلية الممولة الممنوحة عن طريق وكالة التضامن و تنمية الجماعات المحلية و الموارد الناتجة عن التضامن والتعاون بين البلدياتCSGCL (صندوق ضمان و التضامن للجماعات المحلي سابقاFCCL):

يعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع اداري حيث تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي الذي يسهل عليه تسيير جميع أموره الإدارية المختلفة حيث يكمن الدور الأساسي لهذه الوكالة بتقديم تمويل ميزانية البلدية و الولاية و تغطية النقص أو العجز أو في حالة حدوث حادث أو كوارث طبيعية وهذا ما جاء في نص المادة 5 من مرسوم رقم 14-116 فهو يدعم البلديات و الولايات المحتاجة التي تعاني في تحقيق الاكتفاء الذاتي بالإضافة توزيعها لقسيمة متساوية لكل الجماعات المحلية¹⁶ وهذا الصندوق يعتبر أهم وسيلة لتحقيق التضامن و الضمان للجماعات المحلية و التي قد تعاني أو تواجه عجز في ميزانيتها أو هي جهة إدارية أو سياسية مالية خاصة بالجماعات المحلية موضوعة من قبل الدولة و قد تم وضع هذا الصندوق تحت وصاية وزير المكلف بالداخلية

المحور الثاني: عرض و تقييم برامج التنمية المحلية في بلدية براقى خلال الفترة 2020-2024:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة سيتم التطرق لدراسة حالة بلدية براقى خلال خمس سنوات من 2019-2024 ، حيث يتم عرض الموارد المالية التي تمتلكها بلدية براقى و كيفية توجيهها بما يدفع التنمية المحلية بها الى الامام وكذلك البرامج التي استفادت منها من الولاية و الدولة ، و أيضا المشاريع و الإنجازات التنموية التي حققتها البلدية و تقييمها

❖ **تقديم بلدية براقى**: أنشأت بلدية براقى في سنة 1959 بموجب المرسوم رقم 321/59 المؤرخ في

1959/02/24 والمرسوم رقم 163/60 المؤرخ في 1960/02/24 المتضمن تقسيم الإداري لمدينة الجزائر

حيث اعيد تنظيم مدينة الجزائر الكبرى الى 10 دوائر اين تم ضم مدينة براقى إلى الدائرة العاشرة الحراش لمدينة الجزائر

علما انها كانت من قبل تنتمي الى مدينة سيدي موسى وفي سنة 1977 بموجب الأمر رقم 08/77 المؤرخ في 19/02/1977 المتضمن التنظيم الإداري لمدينة الجزائر، اين اصبحت بلدية مستقلة بذاتها وكانت تضم بلدية الكاليتوس الى غاية 1984 اين اعيد تنظيم مدينة الجزائر وانشاء بلديات اخرى فكانت بلدية الكاليتوس من بين البلديات المنشئة وعليه اصبحت بلدية براقى الحالية تقع بلدية براقى على سهل ممتدة جنوب شرق الجزائر العاصمة على بعد 16 كلم وتترجع على 26,73 كم² مناخها معتدل، نشاطاتها مختلفة (فلاحة-صناعة-خدمات)

تجسيدا لسياسة تقرب الإدارة من المواطن ومن أجل تخفيف العبء وكذا ضغط عدد السكان على مقر البلدية فقد عمدت البلدية بفتح ملاحق إدارية لتقريب المواطن من الإدارة بحيث يصبح لديها 07 ملاحق إدارية

- قطاع الاشغال العمومية

تمتد شبكة الطرق بلدية براقى 193 كلم وهي تشمل: شبكة الطرقات السريعة 11 كلم، شبكة الطرق الولائية 15 كلم شبكة الطرق البلدية 167 كلم منها 146 كلم طرق معبدة و 21 كلم غير معبدة، علما ان بلدية براقى في توسع عمراني

- قطاع الموارد المائية

ان شبكة الصرف الصحي تربط حوالي 96 بالمئة من سكان البلدية ويتم حاليا انجاز شبكة صرف الصحي لحي بن يوب، اما فيما يخص شبكة المياه الصالحة لشرب فقد تم ربط ما يقارب 98 بالمئة وقد زودت البلدية في إطار مخطط الولاية بتدعيم شبكة المياه الصالحة لشرب بعدة ابار لتدعيم شبكتها وتزويد المواطنين بالمياه

- قطاع التعليم والتكوين المهني

الطور الابتدائي: تتوفر البلدية على 40 مدرسة ابتدائية، منها 01 لم تعد في الاستغلال بعد ترحيل الحي، 01 مستغل كموسطة و 02 بناء جاهز يجب ان يتم تعويضهما

الطور المتوسط: تضم البلدية 15 متوسطات، الطور الثانوي: تتوفر البلدية على 09 ثانويات، المراكز: المركز البيداغوجي للصم البكم.

التكوين المهني: تضم 01 مركز التكوين المهني و 01 مركز تكوين الخياطة للفتيات

النقل المدرسي: تتوفر البلدية على 05 حافلات مخصصة لنقل تلاميذ المنطقة البعيدة عن المدرسة منها 03 حافلات عن طريق الكراء لنقص سائقين صنف النقل العمومي

- قطاع الصحة

تتوفر البلدية على 02 عيادة متعددة الخدمات، 04 قاعة للعلاج و 01 مركز لإعادة التأهيل الصحي وقد استفادة البلدية بمستشفى 120 سرير

- قطاع الشباب والرياضة

تتوفر البلدية على مايلي:

- 02 ملعبين بلدي و 11 ملعب جوارى و 04 ملاعب في طور الإنجاز بملعب البلدي بين طلحة وملعب 01 مبرمج بحى مناصريه ليصبح عدد الملاعب الجوارى 16 ملعب
- 06 قاعات رياضية، شبه مركب رياضي به 04 ملاعب
- 02 دور الشباب أحدهما مبرمج للترميم
- 01مركز ثقافى في طور الترميم

- قطاع التجارة والاقتصادي

تضم البلدية على: 01سوق بلدي للخضر والفواكه، 01سوق مغطاو 04 أسواق جواريه 01 منها استغل كحضيرة لمؤسسة أسروت، 168 محل تجاري مخصصة للشباب في إطار محلات رئيس الجمهورية

- قطاع التجهيزات العمومية

مشروع ميترو خط براقي - عين النعجة، مشروع ملعب براقي الذي يتسع ل 40 ألف متفرج ،مشروع مسبح شبه اولمبي ونزل للشباب بين طلحة ،مشروع القصر الثقافي والترفيهي لشباب بحى ديار البركة سابقا، وهذا المشروع عبارة عن هبة من الجمهورية الصين الشعبية.

القطاعات الأخرى

لقد عرفت بلدية براقي تطور في القطاعات الأخرى فقد احصت البلدية في مجال المصرف لديها 06 بنوك، 07 مراكز بريد الجزائر و 25 مسجد، 02 مركزين للحماية المدني و 03 مفارز للدرك الوطني و 11 مركزا لأمن حضري

- إيرادات و نفقات بلدية براقي

السنة	الإيرادات	النفقات
2020	3963503561,7	3827519398,91
2021	3525825904,1	3525825904,1
2022	3262233716,97	3262030601,98
2023	4103947030,34	4089028807,8
2024	4737371254,36	4707113303,68

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على المعلومات المقدمة من مصلحة المحاسبة خلال الفترة الممتدة من 2020 الى 2024

نظرا لاتساع نطاق البلدية وتدخلها في شتى المجالات وزيادة مطالب واحتياجات المواطنين عرفت نفقات بلدية براقي تطور فيها من سنة الى أخرى وقد سجلت لها اعلى قيمة سنة 2024 ب 4707113303,68دج كما عرفت إيراداتها تزايد من سنة الى أخرى، الا انها تعتبر غير كافية لتمويل كل المشاريع مما يدفعها الى الاستعانة بالاعانات التي تقدمها الدولة لدفع عجلة التنمية الى الامام

- الموارد المالية المتاحة لتحقيق التنمية المحلية :

السنة	مداخيل الممتلكات	إيرادات جبائية	اقتطاع من إيرادات قسم التسيير
2020	26150169,01	707474983,90	65018800,59
2021	26996762,65	736421671,84	75469673,96
2022	27466556,52	568568708,78	53579991,70
2023	32566555,52	447568149,06	42377526,81
2024	36308479,24	620779614,73	83042938,30

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على المعلومات المقدمة من مصلحة الحاسبة خلال الفترة الممتدة من 2020 الى 2024

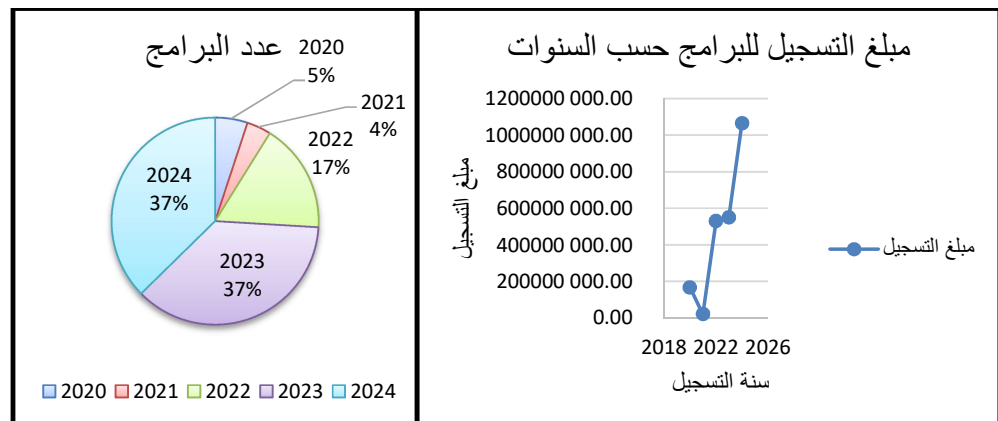
نلاحظ من الجدول ان مداخيل الممتلكات تساهم بنسب قليلة في ميزانية البلدية مقارنة مع الإيرادات الجبائية ، حيث بلغت اعلى قيمة لها سنة 2024 ، أما الإيرادات الجبائية تعد ذات أهمية كبيرة في التمويل اذ بلغت اكبر قيمة لها سنة 2021 بـ 736421671,84 دج

وكذلك تم اظهار اقتطاع من إيرادات قسم التسيير لقسم التجهيز التي تساهم في زيادة التكفل بالمشاريع الاستثمارية التنموية حيث يتم اقتطاع نسبة من 10 % الى 30 % من إيرادات قسم التسيير ، في سنة 2020 كان الاقتطاع بنسبة 11 % حيث عرف هذا الاقتطاع تدبذبا وادنى اقتطاع كان سنة 2023 واعلى اقتطاع كان سنة 2024

- حصيلة البرامج التنموية لبلدية براقى حسب سنة التسجيل

سنة التسجيل	عدد البرامج	مبلغ التسجيل
2020	8	167 118 800,59
2021	6	21 326 188,50
2022	27	530 027 525,28
2023	58	549 753 562,20
2024	59	1 066 289 948,15
المجموع	158	2 453 425 634,05

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على المعلومات المقدمة من مصلحة الحاسبة خلال الفترة الممتدة من 2020 الى 2024



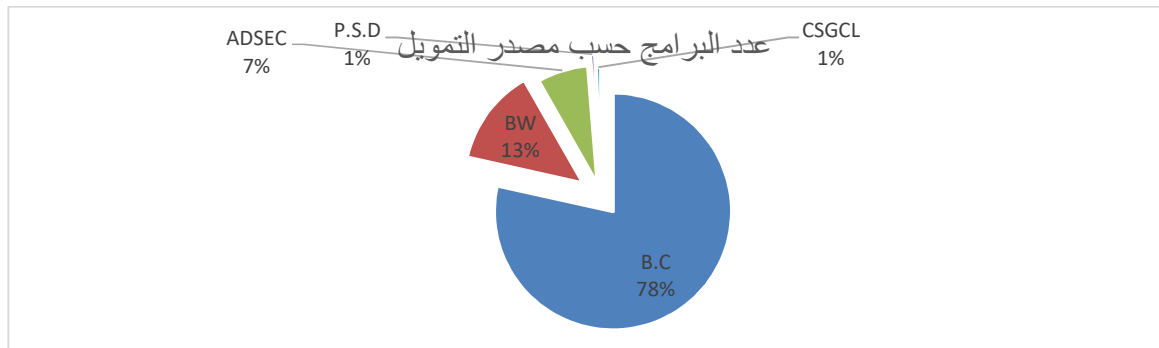
المصدر: من اعداد الباحثين باستعمال EXCEL

تشير المعطيات الى تطور ملحوظ في عدد البرامج التنموية و مبالغ التسجيل المرصودة لها خلال الفترة الممتدة من سنة 2020 الى غاية سنة 2024 حيث تبين أن معظم البرامج التنموية كانت في 2023 - 2024 نسبة 37% من اجمالي البرامج ، و حازت سنة 2024 على ذروة المبلغ المرصود لها الذي تجاوز مليار دج ، ثم تليها سنة 2022 بـ 27 برنامج بنسبة 17% وفي المرتبة الأخيرة سنة 2020 و 2021 ببرامج لا تتعدى 8 برامج بنسبة لا تتجاوز 5 %

- حصيلة البرامج التنموية لبلدية براقي حسب مصدر التمويل:

مصدر التمويل	عدد البرامج	مبلغ التسجيل
ميزانية البلدية B.C	124	1 963 992 601,35
ميزانية الولاية BW	21	168 915 071,90
مخصصات الدولة في اطار دعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للجماعات المحلية ADSEC	11	183 391 760,80
مخطط القطاعي غير الممركز P.S.D	1	120 000 000,00
CSGCL وكالة التضامن و تنمية الجماعات المحلية و الموارد الناتجة عن التضامن والتعاون بين البلديات	1	17 126 200,00
المجموع	158	2 453 425 634,05

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من مصلحة المحاسبة لبلدية براقي للفترة الممتدة من 2020-2024



المصدر: من اعداد الباحثين باستعمال EXCEL

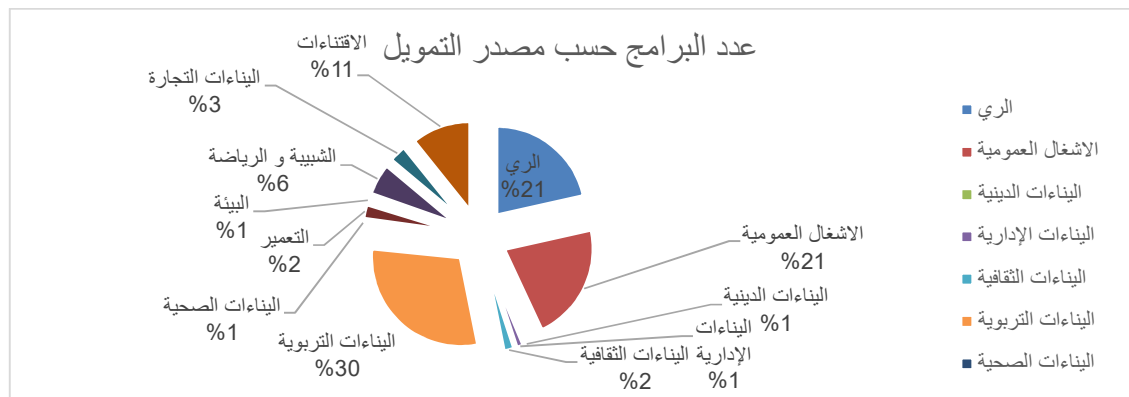
عند جمع المعلومات حول البرامج التنموية التي تحصلت عليها البلدية خلال سنة 2020 الى غاية 2024 نجد أن أغلب البرامج كان تمويلها من طرف ميزانية البلدية التي مولت ما يقارب 78% من المشاريع مما يعكس اعتماد كبير على الموارد المالية الخاصة بالبلدية ، ثم تليها اعانات من ميزانية الولاية بـ 21 برنامج بنسبة 13%، وفي المرتبة الثالثة مخصصات الدولة في اطار دعم التنمية الاقتصادية و

الاجتماعية للجماعات المحلية بـ 11 برنامج بنسبة 7% تعقبها المخطط القطاعي غير الممركز و وكالة التضامن و تنمية الجماعات المحلية و الموارد الناتجة عن التضامن والتعاون بين البلديات ببرنامج واحد لكلاهما

- حصيلة البرامج التنموية لبلدية براقي حسب القطاع

القطاع	عدد البرامج	مبلغ التسجيل
الري	34	300 142 418,86
الاشغال العمومية	34	1 053 223 153,38
البناءات الدينية	1	14 000 000,00
البناءات الإدارية	2	13 000 000,00
البناءات الثقافية	3	55 615 229,95
البناءات التربوية	47	648 856 913,28
البناءات الصحية	1	8 000 000,00
التعمير	4	27 507 643,50
البيئة	1	7 907 000,00
الشبيبة و الرياضة	9	122 682 466,30
البناءات التجارية	5	95 400 000,00
الاقتناءات	17	107 090 808,78
المجموع	158	2 453 425 634,05

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من مصلحة المحاسبة لبلدية براقي للفترة الممتدة من 2020-2024



المصدر: من اعداد الباحثين باستعمال EXCEL

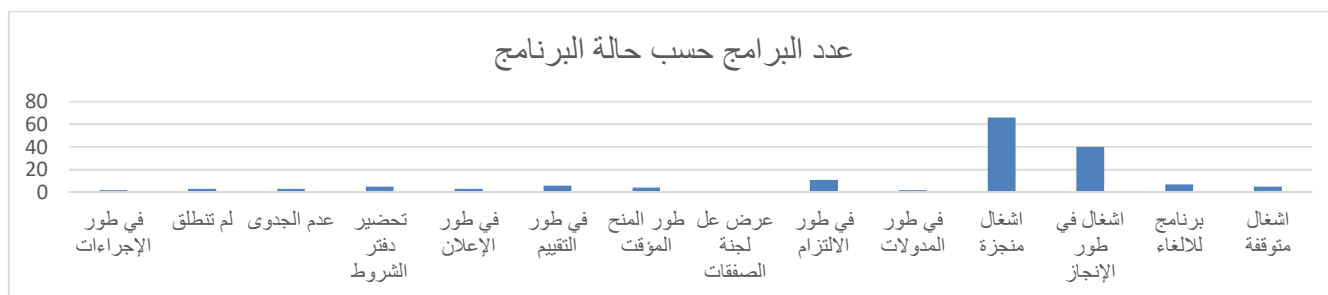
من خلال المعطيات المترجمة الى جدول تخص مجالات التنمية على مستوى بلدية براقي نلاحظ ان هناك تنوع في مجالات التنمية في بلدية براقي الا ان هذا التنوع ليس متوازنا حسب ما هو مبين في الشكل حيث قطاع البناءات التربوية يحتل المرتبة الأولى بـ 47 برنامج بنسبة

30% ، تعقبها في المرتبة الثانية قطاع الري بـ 34 برنامج وهو يعادل قطاع الاشغال العمومية بنسبة 21% و هذا الأخير ذا كلفة عالية من بين كل القطاعات بمبلغ ناهز 105 مليون دج ، و القطاع الثالث هو الاقتناعات بـ 17 برنامج بنسبة 12% ، و يمكن جمع كل القطاعات المتبقية التي لا تتجاوز عدد برامجها 10 مشاريع و المؤكد ان القائمين على شؤون البلدية مدركين لاحتياجات المواطنين

- حصيلة البرامج التنموية لبلدية براقى حسب حالة البرنامج

حالة البرنامج	عدد	في طور الإجراءات	لم تنطلق	عدم الجدوى	تحضير دفتر الشروط	في طور الإعلان	في طور التقييم	طور المنح الموقت	عرض على لجنة الصفقات	في طور الالتزام	في طور المدوالات	اشغال منجزة	اشغال في طور الإنجاز	برنامج اللغاء	اشغال متوقفة	اشغال لم تنطلق	المجموع
عدد	158	66	40	7	5	3	6	4	1	11	2	66	40	7	5	0	158

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من مصلحة المحاسبة لبلدية براقى للفترة الممتدة من 2020-2024



المصدر: من اعداد الباحثين باستعمال EXCEL

من أصل 158 برنامج نلاحظ 66 برنامج منجز، هذا يدل على تقدم كبير في تنفيذ المشاريع ألا أن بعض المشاريع كان هناك تأخر في انطلاق الاشغال مقارنة مع سنة التسجيل

40 برنامج في طور الإنجاز وتتفاوت نسبة الإنجاز من مشروع لآخر

وتوجد مشاريع أخرى تعترضها مشاكل إدارية، قانونية، تنظيمية وتقنية أدت الى عدم انطلاقها كدراسة او كانطلاقها كأشغال كخلاصة يمكن القول ان معظم المشاريع في بلدية براقى يتم تمويلها ب ميزانية البلدية والتي تقدر بـ 124 مشروع وهذا بفضل الجباية المحلية ، كما تستعين بالإعانات المقدمة من الولاية (اعانات الولاية) واعانات الدولة (مخصصات الدولة في اطار دعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للجماعات المحلية و مخطط القطاعي المركز اذ استطاعت بلدية براقى القيام بمشاريع تعود بالفائدة و المنفعة العامة للمواطنين و تحسين المستوى المعيشي ، و خلق مناصب الشغل مما يؤدي الى التقليل من البطالة على مستوى هذه البلدية وتوفير و ترميم و تجديد في مختلف القطاعات: الري، الاشغال العمومية،البناءات الدينية، البناءات الإدارية، البناءات ، البناءات التربوية، البناءات الصحية، التعمير، الشبيبة والرياضة، التجارة. وإن أغلب المشاريع يستفيد منها المواطنين، مما ساهم في التنمية المحلية ومن ثم التنمية الوطنية الشاملة

8-2: تقييم وتمويل مشاريع بلدية براقى حسب القطاعات التنموية

ارتأينا في هذه الدراسة عرض مجموعة من المشاريع التي قامت بها بلدية براقي حسب طبيعة القطاع (الري ، الأشغال العمومية ، المنشآت الدينية ، الإدارية ، الصحية و منشآت الشبية و الرياضة ، قطاع التعمير ، وقطاع البيئة ، قطاع التجارة ، الاقتناءات ، و قطاع التربية و التعليم)

حيث أن متابعة المشروع كانت في 31-12-2024 حسب المعلومات المقدمة من مصلحة المحاسبة ، ونشير الى نقطة مفادها أن المشاريع المعروضة تمثل فقط نمودجا من مشاريع متعددة و ليست كل المشاريع و سبب الاختيار يرجع الى تنوع :

- فترة الدراسة من 2020-2024

- مصدر التمويل -

- حالة المشروع وذلك للوصول الى الهدف المراد الوصول اليه

■ الجدول رقم 1: وضعية المشاريع في قطاع الري 2020 – 2024

المجال	عنوان المشروع	سنة التسجيل	الغلاف المرصد للعملية	مصدر التمويل	مدة الإنجاز	الإنجاز		ملاحظات
						تاريخ الانطلاق	تاريخ الانتهاء	
المشروع 1	أشغال تجديد شبكة التطهير على مستوى العمارات 74/75/76 بحى 2004 مسكن	2020	3631285	ميزانية البلدية	شهرين	22-05-2022	28-07-2024	عملية منتهية و منجزة بنسبة 100 %
	المشروع 2 دراسة و متابعة اشغال تجديد شبكة التطهير بحى 360 مسكن	2022	34475,300	ميزانية البلدية	شهر	10/03/2024		الدراسة منتهية لم تنطلق الاشغال بعد
	المشروع 3 اشغال انجاز شبكة الماء الشروب على مستوى طريق مسدود بشارع الاستقلال	2022	4500000	ميزانيةبلدية	6 أسابيع	16/07/2023	08/01/2024	عملية منتهية و منجزة بنسبة 100

المشروع 4	أشغال تجديد شبكة التطهير على مستوى شارع محمد محمودي	2023	70000000	ميزانية البلدية	90 يوم	2024/11/19	-	في الإنجاز بنسبة 20%
المشروع 5	أشغال شبكة التطهير بحى 2004 مسكن توجهها الى احمد عساس و اسياخن	2023	8575735	ADSEC	16 سابع	2024/01/28	2024/11/12	عملية منتهية منجزة بنسبة 100
المشروع 6	شغال تجديد شبكة الماء الشروب على مستوى الممر المسدود رقم بحى - بن طلحة	2024	1500000	ميزانية البلدية	-	-	-	لم تنطلقا لشغال بعد
المشروع 7	اشغال تجديد شبكة الماء الشروب بالممرات المسدودة شارع احمد بلخوجة	2024	2972866	ADSEC	20 يوم	2024/11/17	-	في الإنجاز بنسبة 95%

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على " الوثائق المقدمة من وضعية التقدم المادي و الفيزيائي لبرامج البلدية بمختلف مصادر التمويل الى غاية 2024-12-29 من مصلحة المحاسبة بلدية براقي

يعرض الجدول رقم 1 وضعية المشاريع التي تقوم بها بلدية براقى في قطاع الري وعليه يتضح أن البلدية تعتمد في المرتبة الأولى وبصفة كبيرة على مواردها الذاتية في تمويل مشاريعها في هذا القطاع فنجد مثلاً المشروع 1-2-3-4-6 ممول من ميزانية البلدية و تعتمد كذلك على الاعانة المقدمة لها من طرف الدولة المتمثلة في مخصصات الدولة في اطار دعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للجماعات المحلية وذلك في المشروع 5 و المشروع 7

و يتضح كذلك ان العديد من المشاريع اخذت مدة طويلة جدا لانطلاق الاشغال من سنة تسجيل المشروع وذلك راجع لأسباب تقنية او إدارية ، او قانونية أو تنظيمية فمثلاً في المشروع 3 كان تسجيل المشروع سنة 2022 و انطلقت الاشغال حتى في النصف الثاني من سنة 2023 يعني سنة ونصف و يرجع سبب ذلك ان دراسة المشروع و اختيار المؤسسة المتكفلة بذلكأخذ وقتاً طويلاً وكانت مدة إنجازة 6 أسابيع (شهر ونصف) لتنتهي في 08/01/2024 متجاوزة مدة الإنجاز بحوالي 3 اشهر

وهناك بعض المشاريع لم تنطلق الاشغال بعد كما هو الحال ف المشروع 6 و المشروع 7 مدة إنجازة 20 يوم من انطلاقه 2024/11/17 ولم يتم انهاءه بعد الى غاية تاريخ متابعة المشاريع 2024-12-31 متجاوزة المدة المتفق عليها

■ الجدول 2: وضعية المشاريع في قطاع الطرق من 2020-2024

المجال	عنوان المشروع	سنة التسجيل	الغلاف المرصد للعملية	مصدر التمويل	مدة الإنجاز	الإنجاز		ملاحظات
						تاريخ الانطلاق	تاريخ الانتهاء	
قروى	1 أشغال التهيئة الخارجية مسكن المرجة براقى	2020	20000000	ميزانية البلدية	3شهر	17/07/2022	2024/04/17	عملية منتهية منجزة بنسبة 100 %
	أشغال تزييت الممر المسدود على مستوى شارع يوسف بوباية	2021	1143000	ميزانية البلدية	شهر	-	-	ملغاة
	شغال الأرصفة بشارع المحيط لحي 1400 مسكن بحوش الميهوب	2022	8634997	ميزانية الولاية	شهرين	07/05/2023	2024/02/05	عملية منتهية منجزة بنسبة 100%

عملية منتهية منجزة بنسبة 100 %	2024/04/21	27/12/2023	3 اشهر	ADSEC	12942356,7	2023	أشغال ترميم الطريق والرصيف على مستوى المحور الرئيسي لحي العميرات
عملية منتهية منجزة بنسبة 100 %	2024/08/14	2023/12/27	7 اشهر	ميزانية البلدية	45000000	2023	تكملة أشغال تهيئة الطريق المؤدي الى مدرسة 01 نوفمبر
عدم التأشير على دفتر الشروط من طرف لجنة الصفقات المشروع			3 اشهر	ميزانية البلدية	18834606	2024	أشغال الطرق للطريق المسدود رقم 05 على مستوى نهج الإستقلال
في طور الإنجاز بنسبة 7%		2024/09/10	3 اشهر	ميزانية البلدية	46498940,6	2024	أشغال ترميم الطريق و الأرصفة في الشارع الرئيسي لحي دلبوز

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على " الوثائق المقدمة من وضعية التقدم المادي والفيزيائي لبرامج البلدية بمختلف مصادر التمويل الى غاية 2024-12-29 من مصلحة الحاسبة بلدية براقى

يبين الجدول 2 أن معظم المشاريع في قطاع الطرق ممولة من ميزانية البلدية وهي منجزة ومنهية و الاشغال وبعضها مزال في طور الدراسة و مشروع واحد سنة 2021 ألغي تماما بسبب تغيير المجالس البلدية . ، فقط هناك برنامجين لمخصصات الدولة في اطار دعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للجماعات المحلية من 2020-2024 احدهما في طور الإنجاز والآخر في طور الدراسة و انطلاق الاشغال يكون متأخر دائما من سنة التسجيل و كذلك مدة الإنجاز الفعلية تفوق مدة المتفق عليها

■ الجدول 3: وضعية المشاريع في قطاع البناءات الدينية و الإدارية و الصحية و الشبيبة و الرياضة من 2020-2024

المجال	عنوان المشروع	سنة التسجيل	الغلاف المرصد للعملية	مصدر التمويل	مدة الإنجاز	الإنجاز		ملاحظات
						تاريخ الانطلاق	تاريخ الانتهاء	
قطاع البناءات الدينية و الإدارية و الثقافية	انجاز جدار الإحاطة والتهيئة الخارجية لقاعة العلاج على مستوى حي 2004 مسكن	2020	8000000	ميزانية البلدية	78 يوم	02/01/2022	25/07/2022	العملية منتهية منجزة بنسبة %100
	دراسة و متابعة اشغال إعادة تهيئة ملعب الكرة الحديدية رشيد زويتن	2022	4600000	ميزانية البلدية	30 يوم	2024/10/28		في طور الإنجاز بنسبة %20
	متابعة و انجاز اشغال التدفئة، التهيئة الخارجية و جدار الإحاطة بالملحقة الإدارية لحي	2023	11500000	ميزانية البلدية		29/09/2024	2025/12/25	عملية منتهية منجزة بنسبة %100

							2004 مسكن
لم تنطلق العملية بسبب وجود نزاع قضائي على الأرض				ميزانية البلدية	15000000	2023	انجاز ملعب جواري بحي الحرية
لم تنطلق الاشغال بسبب تقييم العروض				ميزانية البلدية	14000000	2024	أشغال التهيئة و المساحة بمسجد الجود و الكمال

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على " الوثائق المقدمة من وضعية التقدم المادي والفيزيائي لبرامج البلدية بمختلف مصادر التمويل الى غاية 2024-12-29 من مصلحة الحاسبة بلدية براقى

نلاحظ في الجدول رقم 3 أن لبلدية براقى عدة مشاريع تهدف الى احداث تنمية بالمنطقة و أغلب مشاريع في هذا القطاع ممولة من إيرادات البلدية و معظم العمليات منجزة بنسبة 100% إلا أنها لم تسلم في وقتها المحدد وكذلك مشروع دراسة و متابعة اشغال إعادة تهيئة ملعب الكرة الحديدية رشيد زويتن متجاوزا مدة الإنجاز ومزال في طور الإنجاز بنسبة 20 % ، كما يوجد برامج انجاز ملعب جواري بحى الحرية لم تنطلق بسبب أسباب تقنية اذ انه يوجد نزاع قضائي حول قطعة الأرض المراد البناء عليها ، و برنامج اشغال التهيئة المساحة بمسجد الجود و الكمال لازالت طور الدراسة في مكتب الصفقات لتقييم العروض .

■ الجدول 4: وضعية المشاريع في قطاع التعمير و البيئة و الاقتناءات من 2020-2024

المجال	عنوان المشروع	سنة التسجيل	الغلاف المرصد للعملية	مصدر التمويل	مدة الإنجاز	الإنجاز	ملاحظات
						تاريخ الانطلاق	تاريخ الانتهاء

التميز و البيئة و الاقتناءات	تكملة أشغال الإنارة العمومية بحي 2004 مسكن	2021	22000000	ميزانية البلدية	75 يوم	27/12/2022	23/03/2023	منتھية
	أشغال تهيئة مساحة خضراء بحي 1200 مسكن محمد بوقرة	2022	7907000	ADSEC	3 اشهر	2023/05/07	2023/09/05	منتھية
	أشغال المساكة 20 مسكن بلدية براقي	2023	40000000	ميزانية الولاية	45 يوم	2024-12-24		منتھية
	اقتناء شاحنة ذات 10 طن	2023	14000000	ميزانية البلدية	-			لم تنطلق العملية بعد

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على " الوثائق المقدمة من وضعية التقدم المادي و الفيزيائي لبرامج البلدية بمختلف مصادر التمويل الى غاية 2024-12-29 من مصلحة المحاسبة بلدية براقي

يبرز الجدول ان بلدية براقي ساهمت في ف تحسين قطاع التعمير والبيئة و الاقتناءات بما يفيد البلدية ، حيث استفادت من تكملة أشغال الإنارة العمومية بحي 2004 مسكن سنة 2021 ، كذلك أشغال المساكة 20 مسكن بلدية براقي 2023 و كانتا ممولتين من ميزانية البلدية ، وأما مشروع أشغال تهيئة مساحة خضراء بحي 1200 مسكن محمد بوقرة فهو ممول عن طريق مخصصات الدولة في اطار دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية و الاجتماعية للجماعات المحلية وهي مشاريع منجزة ومنتھية رغم تجاوز مدة الإنجاز اما جانب الاقتناءات تم انجاز مشروع واحد فقط بنسبة 100% و مشروعين في طور الإنجاز من مجمل المشاريع المذكورة في الوثائق المعتمد عليها السابقة الذكر وهذا يدل على عدم اهتمام بهذا القطاع

- الجدول 5 : وضعية المشاريع في قطاع التربية و التعليم من 2020-2024

المجال	عنوان المشروع	سنة التسجيل	الغلاف المرصد للعملية	مصدر التمويل	مدة الإنجاز	الإنجاز		ملاحظات
						تاريخ الانطلاق	تاريخ الانتهاء	
تربية و تعليم	انجاز سياج حديدي على مستوى فناء مدخل مدرسة بن شنب بن طلح	2020	15000000	ميزانية البلدية	7 أيام	17/10/2023		منتھية

دراسة ،متابعة ،إنجاز و تجهيز مدرسة ابتدائية صنف د بحي الجيلالي بن طلحة -بلدية براقى	2022	120000000	المخطط القطاعي غير المركز	3 اشهر	2024/12/22	دراسة منتهية ولم تنطلق الاشغال بعد
دراسة و متابعة و انجاز مطعم بمدرسة محمد بوقرة	2022	25500000	ميزانية البلدية	4 اشهر	12/05/2024	الإنجاز 5% ثم توقفت العملية
متابعة انجاز 04 اقسام بمدرسة مالك بن نبي (توسيع)	2023	900000	ميزانية البلدية	3 اشهر	13/12/2023	عملية منتهية منجزة بنسبة 100%
اشغال التهيئة و الترميم بمدرسة العقيد عميروش	2023	1084400	ميزانية الولاية	8 أسابيع	2024/02/08	عملية منتهية منجزة بنسبة 100%
اشغال ترميم المدرسة الابتدائية بد الحميد ابن باديس	2023	793135	ADSEC	7 أيام	2024/02/06	عملية منتهية منجزة بنسبة 100%
دراسة متابعة و انجاز 03 اقسام على مستوى مدرسة بختي مختار براقى	2024	17126200	CSGCL		—	عدم الجدوى

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على " الوثائق المقدمة من وضعية التقدم المادي و الفيزيائي لبرامج البلدية بمختلف مصادر التمويل الى غاية 2024-12-29 من مصلحة المحاسبة بلدية براقى

ان قطاع التربية هو قطاع حساس ، فان البلدية و الولاية والدولة تعطي له اهتماما عاليا و هذا ما يعكسه المشاريع و البرامج الممولة من طرف البلدية من ميزانيتها والولاية والدولة عن طريق الإعانات المقدمة في اطار التنمية المحلية ومعظم المشاريع منتهية ومنجزة 100% والأخرى في طور الإنجاز، و المشروع دراسة و متابعة وإنجاز مطعم بمدرسة محمد بوقرة انطلقت الاشغال بنسبة 5 % و توقفت مؤقتا بسبب وجود قناة توزيع AEP تعترض مسار الاشغال ، و حاليا المصالح التقنية بصدد تعيين مؤسسة تقوم بتحويل هذه القناة ،حتى يمكن استئناف العمل ، هذه الوضعية تبرز أهمية التنسيق القبلي مع مختلف الشبكات التقنية قبل انطلاق الاشغال ، لتجنب عراقيل غير متوقعة قد تطيل أجال الإنجاز و زيادة تكاليف إضافية و مشروع دراسة متابعة و انجاز 03 اقسام على مستوى مدرسة بخي مختار براقى ممول من طرف وكالة التضامن و تنمية الجماعات المحلية و الموارد الناتجة عن التضامن والتعاون بين البلديات و تجدر الإشارة ان المشروع لم ينفذ بسبب اعلان حالة عدم الجدوى وذلك نتيجة نقص الاعتمادات المالية المرصودة ،مما أدى الى تعليق العملية وعدم اختيار أي متعامل لإنجازه

الخلاصة :

من خلال هذه الدراسة تطرقنا الى مفهوم التنمية المحلية وأهدافها و مقوماتها و مسارها منذ استقلال الجزائر الى غاية وقتنا الحالي وكذا برامجها التي تعتمدها لتحقيق التنمية المحلية و الوطنية الشاملة ، و كدراسة ميدانية تناولنا حالة بلدية براقى خلال الفترة 2020-2024 وقد توصلنا الى النتائج التالية :

- مفهوم التنمية المالية لا يقتصر على توفير الحاجات الأساسية للمواطنين من الحاجات الطبيعية فقط بل يتعدى ليشمل إقامة وإنجاز مشاريع من شأنها ان توفر دخلا جديدا للتنمية للمجتمع و ادخال المواطنين و مشاركتهم في جهود التنمية .
- مرت التنمية المحلية في الجزائر بمرحلتين أساسيتين ، مرحلة التخطيط من 1967 - 1990 كانت التنمية تعتمد على التخطيط المركزي والمرحلة الثانية مرحلة اقتصاد السوق اعتمدت على اللامركزية و أعطت للبلديات و الهيئات المحلية حرية التخطيط و التنفيذ مع ما يتناسب مع احتياجات البلدية .
- تتمثل برامج التنمية المحلية أساسا في الاقتطاع من إيرادات قسم التسيير والمخصص لتمويل نفقات التجهيز لزيادة انجاز المشاريع التنموية ، و مخصصات الدولة في اطار دعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للجماعات المحلية و برنامج القطاعي الممركز الغير الممركز ووكالة التضامن و تنمية الجماعات المحلية و الموارد الناتجة عن التضامن والتعاون بين البلديات؛
- تساهم ميزانية بلدية براقى في عملية التنمية المحلية إلا أن مساهمتها المباشرة من خلال ميزانية التجهيز والاقتطاع من إيرادات قسم التسيير والمخصص لتمويل نفقات قسم التجهيز والاستثمار وهي أخذت حصة الأسد في تمويل التنمية المحلية بنسبة 78 % خلال فترة 2020 - 2024 وهذا يدل على كفاءة الجهاز الإداري للبلدية وقدرتها على تغطية نفقاتها
- تحتل ميزانية الولاية المرتبة الثانية ب 22 مشروع ثم تليها مخصصات الدولة في إطار دعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للجماعات المحلية ب 7 مشاريع وأخيرا وكالة التضامن و تنمية الجماعات المحلية و الموارد الناتجة عن التضامن والتعاون بين البلديات وبرنامج القطاعي الممركز بنسبة 1%؛

- يحتل قطاع التربية والتعليم المكانة الأولى في اهتمامات بلدية براقي ب 47 مشروع متنوعة بين انجاز وتجديد وترميم وتأثي في المرتبة الثانية قطاع الاشغال العمومية وقطاع الري ب 34 مشروع ؛
- خصصت بلدية براقي مبالغ معتبرة خلال فترة 2020-2024 من اجل تحقيق التنمية المحلية وقد تبين ان جهود هذه البلدية توجهت نحو قطاع التربية والتعليم متنوعة بيم انجاز وتجديد و ترميم بنسبة 30% ثم يليه قطاع الاشغال العمومية و الري بنسبة 21% ، و القطاعات المتبقية، المنشآت الدينية، الإدارية، الصحية و المنشآت الشببية و الرياضة ، قطاع التعمير ، و قطاع البيئة ، قطاع التجارة ، الاقتناءات تتراوح نسبها بينها من 1% - 11% ؛
- التأخر في انجاز المشاريع وأخذ وقت كبير في دراسة المشاريع ؛

توصيات الدراسة :

- التسيير العقلاني و الأمثل للموارد المحلية ؛
- إعطاء حرية أكبر لعمال البلديات في وضع وتنفيذ المخططات التنموية؛
- بذل كل الجهد للتحكم في استعمال الموارد و تقليص النفقات؛
- الاهتمام بعمال البلدية من خلال زيادة اجورهم باعتبارهم المسؤولين الأساسيين على مراقبة انجاز المشاريع ؛
- الاهتمام بالعنصر البشري وذلك بتطوير مهاراته؛
- الاستعانة بخبراء في مجالات التنمية عند وضع المخططات وتنفيذها؛
- التنسيق القبلي مع مختلف الشبكات قبل انطلاق الاشغال لتفادي العراقيل؛
- البحث عن مصادر جديدة للإيرادات مثل الاستثمار مع القطاع الخاص؛
- السرعة في انجاز المشاريع لكي يستفيد منها المواطن

المراجع:

- ¹ أستاذ الدكتور رشاد أحمد عبد اللطيف «التنمية المحلية» دار الوفاء الدنيا للطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعة 01، ص 11
- ² رجاء الزهير " التنمية المحلية في الجزائر واقع وافاق" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر3، كلية علوم التجارية، الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012-2013، ص 37
- ³ قشام إسماعيل وشقراني محمد " تمويل التنمية المحلية في الجزائر المعوقات وسبل النجاح"، مجلة البديل الاقتصادي، العدد 06، ص 74.
- ⁴ محمد بالخبر، " التنمية المحلية و انعكاساتها الاجتماعية " ، مذكرة ماجيستر : جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، 2005 ، ص 62
- ⁵ عادل انزارن ، التنمية المحلية في الجزائر : دراسة في الفواعل و التحديات ، مجلة العلوم القانونية و السياسية ، العدد 16 ، جوان 2017 ، ص 370

- ⁶ آسيا بلخير، إدارة الحكامية و دورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية و التطبيق الجزائر نموذجاً ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، 2009 ، ص 168
- ⁷ صالح بوجلاب "تمويل الجماعات المحلية في ظل متطلبات التنمية في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة تيبازة ، كلية علوم التجارية، الاقتصادية وعلوم التسيير، 2022، ص 65 .
- ⁸ مذكرة رقم 1053 ، المؤرخة في 30 أفريل 2022 ، وزارة المالية ، متعلقة بتحضير المشروع التمهيدي لقانون المالية و ميزانية الدولة لسنة 2023 ، ص 5
- ⁹ الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية، حصيلة نشاط الحكومة بعنوان برنامج الإنعاش الاقتصادي 2020-2024 ، البرنامج الاستعجالي لمناطق الظل
- ¹⁰ هدى بن محمد " عرض و تحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019 "، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد ، العدد الخامس ، يناير 2020 ، 55
- ¹¹ مشروع القانون التمهيدي المتعلق بالبلدية ، ديسمبر 2024، المادة 165 ، ص 43
- ¹² عبايدية سارة " المخطط البلدي للتنمية رهان لدعم التنمية المحلية – قراءة في النصوص - ، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية ن المجلد 6 ، العدد 2، 2019 ، ص 114
- ¹³ انظر المادة 107 من قانون البلدية 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية ، جريدة الرسمية عدد 37
- ¹⁴ سعاد عبد الحكيم ، " الاطار المفاهيمي و القانوني للبرنامج القطاعي غير الممركز " ، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ، المجلد 16 العدد 1 ، 2023 ، ص 911
- ¹⁵ مشري محمد الناصر ، "مقومات و معوقات تجسيد التنمية المحلية المستدامة في الجزائر ولاية تبسة أمودجا " ، مجلة الحدث للدراسات المالية و الاقتصادية ، العدد 9 ، ديسمبر 2022 ، ص 6
- ¹⁶ مقران وائل ، " دور صندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية في دعم التنمية المحلية – دراسة حالة بلدية جمورة ولاية بسكرة من 2019-2023)، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ، المجلد 17 ، العدد 3 ، 2024 ، ص 433